عادة وذا الوجعل الاشارة العقلية كالحسية واسم الاشارة حينئذ يحتاج الى مذكور قبله
فيكون راجعا كالضمير راجع الى المتقدم   عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون فيا
وطاب المناسب ان يقال وهو متعلق بان الذين يؤمنون في جملة الاوطاب كما صرح به
في قوله من الايمان بالغيب   ثم عبر المسند اليه بان افراد اسم اشارة منها
على ان المشار اليه احق بما يرد اخو وجه التشبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد
الضمير لتقدم المذكور فعدل الى اسم الاشارة بناء على ان ذا الموصوف فويته بتلك الا
وطاب لما انما اختار كانه مشار هو فيه اسم الاشارة اشعارا بالموصوف من حيث هو مذ
كانه قيل اولئك الموصوفون بتلك الصفات على   فيكون من قبيل ترتيب الحكم على
الوصف المناسب الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس
فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفا بها والعدول الى الانتصاب بحسب نفس الامر وملا
حظة الانتصاب في العبارة مما يخفى   فاسم موضوع لواحد من احاد جنسه الخ
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح
المفصل وانما يستقيم على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى
فردا منتشرا واما من جعله موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون
تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة له عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها
نفسها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فانما يدل على ذلك بجوهره بل بالة
ان كانت   ونعلم مما ذكرنا ان تقرير كلامه الخ فنعلم مما قررنا ان المعرف الذي هو في
المعنى كالنكرة هو المعرف بلام الحقيقة وانما اطلق على فرد منها الموجود الحقيقة فيه
فاللفظ مستعمل في الحقيقة والبعضية مستفادة من الخارج فاذا اعاد الضمير في قوله
وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة فهم ان المعهود الذهني مندرج تحت المعرف بلام الحقيقة
كما هو الحق قال   معرفة لاسكان واحب وتقدر عليه ايضا كلام المفتاح
في تحقيق معنى اللام الجنسية وان عاد الى مطلق المعرف باللام كان الكلام مجملا لكنه فاسد
عن

عن افادة معنى الانواع فيكون الاول   والعوام على الفهم افراد لم يرد ما اللئيم
الحقيقة ولا الاستغراق ولا العهد الخارجي المعهود المعين لقصوره عن اداء ما هو المقصود
من التمدح بالاناة والوقار في مواضع يكثر فيها اولوا الاخلاق الحميدة والا يثبت
فيها الارباب العزائم الكاملة وانما قال امر بصيغة المضارع مع ان المواضع لقوله فمضيت
صيغة الماضي دالة على مرور مستمر كانه قال امر وقتا فوقتا على لئيم من اللئام
صفة بسبب بعرضي فلا اجازيه بل لا التفت اليه وانفيه عنه ومن ههنا يعلم ان
جمل يسبني على الحال او بقيد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد   فان قلت المعرف بلام
الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلق على واحد كما في ادخل السوق ورايت اسامة مقبلا حقيقة
هو ام مجاز قلت بل حقيقة فان قيل يرد عليه ان اسم الجنس عندهم لما ان موضوع لواحد
من احاد جنسه فاذا عرفه بلام الحقيقة واريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار ما صدق
عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا فيهما سواء هو هنا
نعم ان اعتبر الوجود وانضمام الفردية في نحو ادخل السوق ام لا فيهم كما في مفاهيم
الا ان يدعي ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا اخر
مغاير الوضع مفرده وفيه بعد فتسمع فيه كونه حقيقة اذا جعل موضوعا للماهية
من حيث هي كعلم الجنس والفرق حينئذ ما اشير اليه فتكون الحقيقة فيهما
مستفادة من جوهر اللفظ المستعمل فيها والوحدة الشائعة من انضمام القرائن
الخارجية   وجوابه انا لا نسلم عدم تحقق تعريف العهد على هذا التقدير
لان النكرة في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النكرة فيها
الى نفس الماهية من المفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن سواء كان في تعريف الجنس
عبارة عن حضور الماهية في الذهن وتعريف العهد عن حضور فرد معين او افراد معينة
فيها ما يكون اختلاف فيهما هو معنى التعريف حقيقة اعني الحضور في الذهن واما ان
الحاضر في احدهما هو الماهية وفي الاخر الفرد او الافراد فهو اختلاف راجع الى
معروض التعريف اعني الحاضر لا اليه نفسه فلو سمي الحضور في احدهما تعريف عهد

Copyright © King Saud University